

الاساليب الخبرية والانشائية في شواهد مجمع البحرين القرآنية

**Declarative and Structural Methods in the
Evidence of the Bahrain Quranic Complex**

محمد باقر كاظم حسن

mohammed bakar kazm hasan

أ.د. رفاه عبد الحسين مهدي

Prof. Dr.rafah Abd Al hasin Mahdi

جامعة كربلاء/كلية العلوم الاسلامية

Karbala University/College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: الاساليب، الخبرية والانشائية، مجمع البحرين، الشواهد القرآنية.

Keywords: methods, news and construction, Bahrain complex, Quranic evidence.

الملخص

اشتملت اللغة العربية على كثير من الاساليب الكلامية، والتي درست في البلاغة والنحو، ويعبر عنها بـ (الجملة الاسلوبية)، وهذا النوع من الجمل لا ينتمي الى الجمل الاسمية أو الفعلية انتماء لازما بل يندرج تحتها معا. سأدرس هذه الاساليب بحسب ما توفر منها في الشواهد القرآنية في كتاب مجمع البحرين، فقد قمت بدراسة الشواهد القرآنية وتحليلها من طريق تفسير الآية القرآنية عند الطريحي اولا ومن ثم تعيين الشاهد فيها ثانيا، والتطرق الى اراء العلماء ثالثا.

Abstract:

The Arabic language includes many verbal styles, which are studied in rhetoric and grammar, and are expressed as (stylistic sentences), and this type of sentences does not belong to the nominal or actual sentences as a necessary affiliation, but rather falls into occupying them together.

I will study these methods according to what is available from them in the Qur'anic evidence in the book of the Bahrain Complex. I have studied and analyzed the Qur'anic evidence through the interpretation of the Qur'anic verse at Al-Tarihi first, and then identifying the witness in it secondly, and thirdly, addressing the opinions of scholars.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي علم الانسان ما لم يعلم، وجعل وسيلة التفاهم باللسان والقلم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد واله الغر الميامين.

فقد كان الهدف من هذه الدراسة بيان القواعد النحوية التي اعتمدها الطريحي في مجعته، ولا سيما الاساليب الانشائية والخبرية، وما يتعلق بهما من اساليب طلبية وغير طلبية، ثم بين البحث الشواهد القرآنية التي اوردها الطريحي في مجمع البحرين، إذ يعد الشاهد القرآني من أفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة، لانه بالغ في الفصاحة وحسن البيان والذروة التي ليس بعدها مرتقى، لذلك اتخذه الطريحي مصدرا رئيسا للاستشهاد في القضايا النحوية في كتابه مجمع البحرين، وقد تناول الطريحي هذه القضايا متبعا للمذهبين البصري والكوفي، ومن هذه الاساليب التي تناولها: استفهام وتمنٍ وترجٍ، وغيرها، ثم الاساليب الخبرية الخاصة بالنفي والاثبات، موضحا ما تبانه الطريحي من قواعد لغوية خاصة بالأساليب الخبرية والانشائية.

المطلب الاول الاساليب الخبرية

يُقصد بالخبر: ((ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من الزمن أو مستقبل أو دائم))⁽¹⁾، ومنه النفي، والإثبات، والتأكيد، والاستثناء، والشرط، والاختصاص⁽²⁾، وفيما يأتي سأذكر ما ورد من أساليب خبرية في شواهد مجمع البحرين القرآنية وعلى النحو الآتي:

أولاً: النفي

قال ابن يعيش: ((اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب))⁽³⁾، والنفي: ((هو ضد الإثبات ويراد به النقص والإنكار))⁽⁴⁾، والغرض من النفي دفع ما يتردد في ذهن المخاطب فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ، مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي⁽⁵⁾.

ولأسلوب النفي أدوات كثيرة هي: (لا، وما، وإن، ولم، ولما، ولن، وليس، ولات)، وأصل أدوات النفي (لا، وما)؛ لأنها تدلّ على النفي أصالةً، وأما أدوات النفي الأخرى فهي مشتقة من أداة النفي (لا) بطريقة النحت؛ لذلك لم تكن دلالتها على النفي أصالةً وإنما مستفادة من (لا) المدلول على وجودها فيها باللام التي تبدأ بها كل منها، وقال براجشتراسر: ((لم، وربما كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة))⁽⁶⁾، وبناءً على ما تقدّم قُسمت أدوات النفي إلى أدوات مفردة وأدوات مركبة⁽⁷⁾، و على ما يأتي:

1- الأدوات المفردة:

وهي: (لا، وما، وإن)، وقد وردت من بين هذه الأدوات (ما) في الشواهد القرآنية لمجمع البحرين وذلك في قوله تعالى: {وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ} [البقرة: 272] إذ أشار الطريحي إلى النفي بقوله: ((قيل هو نفي ويراد به النهي، مثل ((لا تتكح المرأة على عمتها وخالتها)) ومراده لا ينفقون شيئاً إلا ابتغاء وجه الله، أي طلب وجه الله، وفيه نهى عن الرياء وطلب السمعة بالإنفاق، وأمر بالإخلاص لما في الكلام من النفي والإثبات))⁽⁸⁾، وقال الزمخشري: ((وما لنفي الحال والماضي القريب))⁽⁹⁾، و(ما) هنا حرف نفي دخلت على الفعل المضارع، ومن المعلوم إن (ما) ((إذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال))⁽¹⁰⁾، وعلى هذا يكون المعنى أن وما تنفقون النفقة المعتد لكم قبولها إلا ما كان انفاقه لابتغاء وجه الله، فإذا خرجت عن هذا القصد فلا يعتد بها⁽¹¹⁾.

2- الأدوات المركبة:

وهي الأدوات التي اشتقت بطريقة النحت وهي: (لم، ولما، ولن، وليس، ولات)، وقد وردت من بين هذه الأدوات (لن) في الشواهد القرآنية في مجمع البحرين وذلك في قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ} [القيامة: 3] قال الطريحي: ((والتقدير: بلى نجمعها، وقد يكون مع النفي استفهام وقد لا يكون - كما تقدّم - فهو أبداً يرفع حكم النفي ويوجب نقيضه))⁽¹²⁾، وحرف النفي في هذه الآية المباركة (لن)، وأشار المبرد إليها بقوله:

((لن إنا هي (لا أن) ولكنك حذف الالف من لا والهمزة، من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً))⁽¹³⁾، و(لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال وهي ناصبة للفعل الذي بعدها، فقله تعالى: (نجم) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، والمعنى نجمعها بعد تفرّقها ورجوعها زُفَاتًا مختلطًا بالتراب⁽¹⁴⁾.

ثانياً: الشرط

ويُقصد به: ((تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط))⁽¹⁵⁾، أو ((هو أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي أن يتوقف الثاني على الأول فإذا وقع الأول وقع الثاني وذلك نحو: (إن زرتني أكرمك))⁽¹⁶⁾، وتتألف جملة الشرط من عبارتين لا استقلال لأحدهما عن الآخر تُسمى العبارة الأولى شرطاً، وتُسمى العبارة الثانية جواباً، والعلاقة بين العبارتين هي علاقة (علية) أي: إن عبارة الشرط علة لعبارة الجواب⁽¹⁷⁾.

ونظام أسلوب الشرط هو أن تتصدر أداة الشرط، تليها عبارة الشرط، ثم عبارة الجواب، نحو: إن يسافر أخوك أسافر معه، وقد يتغير نظام أسلوب الشرط بتقديم عبارة الجواب على أداة الشرط، وذلك نحو قوله تعالى: {فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى} { [الأعلى: 9] ⁽¹⁸⁾.

وانماز أسلوب الشرط بكثرة أدواته وتعدد تقسيماتها إذ قسم النحويون أدوات الشرط على أدوات جازمة وأدوات غير جازمة، وقسموها على أدوات اسمية وأدوات حرفية، كما قسموها بحسب معناها وما وُضعت له، إلا أن تقسيمها على اسمية وحرفية يجعلها خالصة للباب المتحدث عنه وهو باب الشرط إن هذا التقسيم أعني اسمية وحرفية لا يغفل ما انطوت عليه تلك الأدوات من معان، وأدوات الشرط الاسمية هي: (من، وما، ومتى، وأيان، وإذما، وأنى، وحينما، وأي، وكيفما) وكلها مبنية ولها حق الصدارة في الجملة فلا يعمل فيها ما قبلها إلا حرف الجر والمضاف، وأما أدوات الشرط الحرفية فهي: (إن، ولو، ولولا، ولوما، وإذما، وأما)، هذه الأدوات الاسمية والحرفية كلّها مؤثرة في فعل الشرط وجوابه⁽¹⁹⁾.

وقد ورد في الشواهد القرآنية أسلوب الشرط وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: 38]، إذ وضح الطريحي ذلك بقوله: ((قيل هي شرط ذكرت بحرف الشك للتنبه على أن إتيان الرسل أمر جائز غير واجب، كما ظنّه أهل التعليم، وضمت إليها (ما) لتأكيد معنى الشرط، لذلك أكد فعلها بالنون))⁽²⁰⁾، وفي هذه الآية المباركة ذكر الزمخشري سؤالاً ثم أجاب عليه: ((فإن قلت: فلم جيء بكلمة الشك، وإتيان الهدى كائن لا محالة لوجوبه؟ قلت: للإيدان بأن الإيمان بالله والتوحيد لا يشترط فيه بعثة الرسل، وإنزال الكتب، وأنه إن لم يبعث رسولاً ولم ينزل كتاباً، كان الإيمان به وتوحيده واجباً؛ لما ركب فيهم من العقول ونصب لهم من الأدلة ومكّنهم من النظر والاستدلال))⁽²¹⁾، والفاء حرف عطف و(إمّا) مكونة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة لتأكيد الشرط وقال النحاس: ((ما) شُبّهت بلام القسم فَحَسُنَ المَجِيءُ بالنون))⁽²²⁾، أي نون التوكيد التي جعلت الفعل المضارع مبنياً على الفتح، وهو في محل جزم فعل الشرط، أمّا جواب الشرط ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: 23]، ف(إن) أداة شرط جازمة تستعمل مع المشكوك في وقوعه؛ لذلك قيل: إتيان الرسل أمر جائز غير واجب⁽²³⁾.

وكذلك في قوله تعالى: {وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَو تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} [النساء: 9]، ذكر الطريحي أن (لو): ((تكون حرف شرط في المستقبل إلا أنها لا تجزم... أي وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا، وإنما نزلنا الترك بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات))⁽²⁴⁾ ولو هنا شرطية في المستقبل، وقال السيوطي: ((تَرَدُّ (لو) شرطية في المستقبل وهي التي يصلح مَوْضِعُهَا (إِنْ)))⁽²⁵⁾، وهي حرف امتناع وقوع معنى جملة الجواب لامتناع وقوع جملة الشرط، إذ معنى كل من الجملتين ينتفي وقوعه لانتفاء وقوع المعنى الآخر وجملة الشرط (تركوا)، أما جملة الجواب فهي (خافوا)، وفي هذه الآية المباركة نجد امتناع وقوع الخوف على الذرية لامتناع تركهم ضعافاً⁽²⁶⁾.

ثالثاً: الاستثناء

وهو: ((صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى))⁽²⁷⁾، أو ((هو إخراج حكم المستثنى من حكم المستثنى منه بأدوات مخصوصة))⁽²⁸⁾.

وله أدوات متنوعة: فمنها ما يكون حرفاً وهي حرف الاستثناء الأصل (إلا)، ومنها ما يكون فعلاً وهما: (ليس) و (لا يكون) ومنها لا يكون إلا اسماً وهما: غير وسوى⁽²⁹⁾.

وينقسم الاستثناء على تام ومُفْرَغ، وسأبين كل منهما على النحو الآتي:

1- الاستثناء التام: وهو ما ذكر فيه المستثنى منه، وقد يكون موجب وغير موجب، ويقصد بالموجب: هو الذي يكون فيه المستثنى منه مذكوراً والجملة خالية من النفي وشبهه، أما غير الموجب فهو الذي يكون فيه المستثنى منه مذكوراً، والجملة مشتملة على النفي أو شبهه⁽³⁰⁾، ويقع الاستثناء التام على قسمين:

أ- الاستثناء المتصل: وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه⁽³¹⁾، وقد ورد هذا النوع من الاستثناء في مجمع البحرين وذلك في قوله تعالى: {لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا} [النساء: 148]، وضح الطريحي ذلك بقوله: ((أي إلا جهر من ظلم، فاستثنى من الجهر الذي لا يحب الله تعالى جهر المظلوم، وهو أن يدعو على الظالم ويذكر ما فيه من سوء، وقيل هو أن يبدأ بالشتيمة فرد على الشتم لينتصر منه))⁽³²⁾، وهذا الاستثناء متصل على تقدير حذف المضاف، والمعنى: لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا من أكره أن يجهر أو إلا من يُظلم فيجهر شاكياً⁽³³⁾.

وكذلك في قوله تعالى: {إِلَّا بِحَبْلِ مِّنْ اللَّهِ وَحَبْلِ مِّنَ النَّاسِ} [آل عمران: 112]. قال الطريحي: ((وقيل إلا بموضع حبل استثناء متصل كما تقول (وضربت عليهم الذلة) إلا في هذا المكان))⁽³⁴⁾ فهو استثناء متصل، والمعنى: وضربت عليهم الذلة في كل الأحوال ثم استثنى من ذلك حال اعتصامهم بحبل من الله وحبل من الناس، فليس لهم عزة إلا في التجائم إلى الذمة وقبولهم الجزية، والمستثنى منه هو عام الأحوال وهو (ضربت عليهم الذلة)، ثم استثنى من ذلك حال اعتصامهم بحبل من الله وحبل من الناس، فالمستثنى بعضاً من المستثنى منه، لذلك فالاستثناء متصل⁽³⁵⁾.

ب- الاستثناء المنقطع: وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه⁽³⁶⁾، وقد ورد هذا النوع من الاستثناء في الشواهد القرآنية عند الطريحي وذلك في قوله تعالى: {وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾} [النمل: 10-11]، أشار الطريحي إلى نوع الاستثناء بقوله: ((أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع))⁽³⁷⁾، وقال الزجاج: ((الاستثناء ليس من الأول، والمعنى، والله أعلم، لكن من ظلم ثم تاب من المرسلين وغيرهم))⁽³⁸⁾، وما يدل على أن الاستثناء منقطع هو قوله (من ظلم) لا يدخل في جنس المرسلين، و (إلا) بمعنى (لكن)⁽³⁹⁾ ((لأنه لما أُطلق نفي الخوف عن الرسل، كان ذلك مظنة لظهور الشبهة فاستدرك ذلك))⁽⁴⁰⁾ والمعنى: لكن من ظلم من غير المرسلين (فلا يخاف لدي المرسلون) أي: لا يخاف من ندم وتاب بعدما ظلم نفسه بالمعصية؛ لأن الله عز وجل غفور رحيم⁽⁴¹⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً} [النساء: 92] قال الطريحي: ((ظاهره جواز القتل خطأ وليس كذلك، قال الشيخ أبو علي⁽⁴²⁾. أجمع المحققون من النحويين على قوله: (إلا خطأ) أنه استثناء منقطع من الأول، على معنى: ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً البتة. إلا أن يخطأ المؤمن... وقال بعضهم الاستثناء متصل، والمعنى: لم يكن لمؤمن أن يقتل مؤمناً متعمداً ومتى قتله متعمداً لم يكن مؤمناً فإن ذلك يخرج من الإيمان ثم قال (إلا خطأ) أي فإن قتله له خطأ لا يخرج من الإيمان))⁽⁴³⁾. وبناءً على ما تقدم نجد أن الطريحي يؤكد في قوله إن الاستثناء في هذه الآية المباركة على وجهين، على الرغم من وجود التلميحات بأنه رجح الرأي الأول، إلا أنه لم يصرح بذلك، وفيما يأتي بيان لوجهي الاستثناء الوارد في هذه الآية المباركة:

الوجه الأول: الاستثناء منقطع؛ لأنه ليس من الأول، ولا يدخل الخطأ تحت التكليف، و (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير: لا يحق له أن يقتل مؤمناً في حال من الأحوال لكن إن وقع خطأ فحكمه كذا⁽⁴⁴⁾.
الوجه الثاني: الاستثناء متصل، والمعنى: لا ينبغي لمؤمن ولا يليق به أن يقتل مؤمناً إلا على وجه الخطأ، وانتصاب (خطأ) على أنه مفعول من أجله أو حال أو صفة لمصدر محذوف⁽⁴⁵⁾.
ويبدو أن الوجه الأول أقرب إلى واقع الآية المباركة بدليل أن الخطأ لا يدخل تحت التكليف وبهذا فإن الاستثناء منقطع؛ لأن المستثنى لم يكن بعضاً من المستثنى منه.

ومنه أيضاً قوله تعالى: {إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ} [الليل: 20]، وضح الطريحي ذلك بقوله: ((مستثنى من غير جنسه هي النعمة، أي ما لأحد عنده نعمة إلا ابتغاء وجه ربه، كقوله: ليس في الدار أحد إلا حماراً))⁽⁴⁶⁾، أي: إن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه⁽⁴⁷⁾، وقال المبرد: ((فوجه هذا وحده النصب؛ وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيبذل منه، فتتصبه بأصل الاستثناء على معنى لكن))⁽⁴⁸⁾.

إذاً الاستثناء منقطع؛ لأن الابتغاء لا يندرج في النعمة، والمعنى: لكنه فعل ذلك لابتغاء وجه ربه وطلب رضاه عز وجل لا لمكافأة النعمة⁽⁴⁹⁾.

وكنك قوله تعالى: ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسٍ يَعْقُوبُ فَضَلَّهَا﴾ [يوسف:68]، نكر الطَّرِيحِيّ نوع الاستثناء في هذه الآية المباركة بقوله: ((فهو استثناء منقطع، أي لكن حاجة في نفس يعقوب (قضاها) وهي إظهار الشفقة عليهم بما قاله لهم))⁽⁵⁰⁾، وقال النحاس: ((إلا حاجة) استثناء ليس من الأول))⁽⁵¹⁾.

وهنا يمكن القول إنَّ الاستثناء في هذه الآية المباركة منقطع؛ لأنَّ الحاجة التي في نفس يعقوب لا تندرج تحت ما قضاها الله عليهم، و (إلا) بمعنى (لكن) والمعنى: لكن حاجة في نفس يعقوب قضاها وهي شفقتة عليهم وخوفه من أن يعانوا⁽⁵²⁾.

ومنه أيضًا قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ} [الأنعام: 128]، قال الطَّرِيحِيّ: ((الاستثناء إنما هو من يوم القيامة؛ لأنَّ قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ هو يوم القيامة، فقال خالدين فيها من يوم يبعثون إلا ما شاء الله من مقدار حشرهم من قبورهم ومقدار عذابهم في محاسبتهم، وجائز أن يكون إلا ما شاء الله أن يعذبهم من أصناف العذاب وإن الاستثناء راجع إلى غير الكفار من عصاة المسلمين الذين هم في مشيئة الله إن شاء عذبهم بذنوبهم وإن شاء عفا عنهم فضلًا))⁽⁵³⁾، والاستثناء في هذه الآية المباركة استثناء منقطع و(إلا) بمعنى (لكن) و(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ الأوقات ليست من جنس ما تقدّم⁽⁵⁴⁾.

2- الاستثناء المُفْرَغ: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه والكلام غير موجب⁽⁵⁵⁾، وقد ورد هذا النوع من الاستثناء في الشواهد القرآنية عند الطَّرِيحِيّ في قوله تعالى: {لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ} [الأحزاب: 53] صرَّح الطَّرِيحِيّ قائلًا: ((وقع الاستثناء على الحال والوقت معًا، كأنه قال: لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين إناه))⁽⁵⁶⁾، وقال الأخفش الأوسط: ((نصب على الحال، أي: إلا أن يؤذن لكم غير ناظرين))⁽⁵⁷⁾، والاستثناء مفرغ من أعم الأحوال أي لا تدخلوها في حال من الأحوال إلا حال كونكم مآذونًا لكم، أي: في عموم الوقت لا تدخلوها حتى يؤذن لكم، و(إلا) أداة حصر، فقد حصر وقت الدخول إلى بيوت النبي الأكرم ﷺ إلا بعد الإذان لكم⁽⁵⁸⁾.

المطلب الثاني

الأساليب الإنشائية

يُعَرَّف الإنشاء بأنه ((ما يَحْصُل مدلوله في الخارج بالكلام))⁽⁵⁹⁾، وهو على قسمين: الإنشاء الطلبي، والإنشاء غير الطلبي.

الإنشاء الطلبي:

وهو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والعرض، والتخصيص، والتمني، والترجي، والنداء⁽⁶⁰⁾.

وسيتم تفصيل ما جاء من النوع الأول - الإنشاء الطلبي - على وفق وروده في الشواهد القرآنية عند الطَّرِيحِيّ على النحو الآتي:

أولاً: الأمر

وهو: ((طلب فعل غير كفت))⁽⁶¹⁾ أو ((طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام))⁽⁶²⁾، ولا يُسمى أمراً، إلا إذا كان صادراً ممن هو أعلى إلى من هو أقل، وله صيغتان: صيغة فعل الأمر الصريح (أفعلن) نحو قوله تعالى: {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ} [البقرة: 43] وهذه هي الصيغة الأصل، أما الصيغة الأخرى فهي صيغة: (لام الطلب) الجازمة المختصة بالدخول على المضارع (ليُفعلن)، نحو قوله تعالى: {فَلْيَصَلُّوا مَعَكُمْ} [النساء: 102]، وهذه الصيغة ملحقة بتلك⁽⁶³⁾، ومثال الأمر في الشواهد القرآنية في مجمع البحرين قوله تعالى: {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ} [آل عمران: 64]، قال الطريحي: ((هو أمر بفتح اللام وربما ضمت مع جمع المذكر السالم لمجانسة الواو وكُسرت مع المؤنث، قال بعض اللغويين: (تعال) فعل أمر من الارتقاع، وأصله أن الرجل العالي كان ينادي السافل فيقول: (تعال) ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى العام، سواء كان المدعو أعلا أو أسفل، أو مساوياً))⁽⁶⁴⁾، و (تعال) فعل أمر بدليل أنه دلَّ على طلب، وهو ملازم للأمرية فلا يأتي منه مضارع ولا ماضٍ، و(تعالوا): فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة⁽⁶⁵⁾.

وتعليقاً على ما نقله الطريحي عن بعض اللغويين قوله: ((ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى العام، سواء كان المدعو أعلا أو أسفل أو مساوياً))⁽⁶⁶⁾، إن الثابت في الأمر أن يكون صادراً من الأعلى إلى من هو أقل درجة منه ولا يُسمى أمراً إلا إذا كان كذلك، فإن كان صادراً من أدنى إلى أعلى فيُسمى دعاء، وإن كان صادراً من مساوٍ يسمى: التماساً⁽⁶⁷⁾، وهنا نجد من المحتمل أن يكون المقصود مما ذكره الطريحي هو أن الأمر قد يخرج لمعانٍ آخر ترد مجازاً كالدعاء والنَّدْب والإباحة وغيرها إلا أنها تقع ضمن الإطار العام للأمر⁽⁶⁸⁾.

ومنه أيضاً قوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام: 118] أشار الطريحي إلى أن المراد بالأمر هو ((الإباحة وإن كانت الصيغة صيغة أمر))⁽⁶⁹⁾، ولو أمعنا النظر نجد أن (كلوا) فعل أمر مبني على حذف حرف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ومن المعلوم أن صيغ الأمر قد تخرج عن معناها الأصل إلى معانٍ أخر تستفاد من سياق الكلام، وهنا نجد الأمر قد خرج إلى معنى الإباحة، أي إباحة ما ذُكر اسم الله عليه⁽⁷⁰⁾.

ثانياً: الاستفهام

و يُعرَّفُ بأنه: ((طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب أو منفي))⁽⁷¹⁾، أو ((هو طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار وقيل الاستخبار ما سيق أولاً ولم يفهم حق الفهم، فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً))⁽⁷²⁾.

وقد فرَّق عمر بن ثابت (ت 442هـ) بين أسلوب الاستفهام الواقع في القرآن الكريم وبين غيره بقوله: ((وإنما قال استفهام واستخبار واستعلام إذا وقع ممن لا يعلم فإن وقع ممن يعلم عما يسأل عنه قيل توبيخ وتقرير وتبكيث))⁽⁷³⁾، وبناءً على ما تقدّم فإن الاستفهام الواقع في القرآن الكريم يخرج إلى معنى التوبيخ والتقرير والإنكار.

ومن أدوات الاستفهام الأصل الهمزة؛ لأنها تدلُّ على الاستفهام أصالةً، وقد ذكرها الطُّرَيْحِيُّ في مجمع البحرين تحت مُسَمَّى (باب الألف المفردة) كما سماها الجوهري⁽⁷⁴⁾، وقد بيّن أنّ الهمزة مرة تقع للنداء القريب وأخرى تتراد في الكلام للاستفهام، وهذا ملحوظ تبناه بعض علماء العربية⁽⁷⁵⁾.

وأحكام الهمزة عند الطُّرَيْحِيِّ هي:

أولاً: جواز حذفها سواء تقدّمت أم تأخّرت⁽⁷⁶⁾، ومثال ذلك في التقديم قول عمر بن أبي ربيعة⁽⁷⁷⁾:

بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ

وتقدير الكلام أبسبع رمين الجمر أم بثمان، والدليل على حذفها وتقديرها هي أم التسوية، ومثال تأخرها

قول المتنبي⁽⁷⁸⁾:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلاً

والنقد: أحيا، فحذفت الهمزة لتوكيد التعجب من حياته.

ثانياً: إنّها ترد لطلب التّصور، نحو: أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق نحو: أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو: هل قام زيد؟ وبقيّة الأدوات مختصة بطلب التصور نحو: من جاءك؟ وما صنعت، وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟⁽⁷⁹⁾.

ثالثاً: دخولها على الإثبات والنفي⁽⁸⁰⁾، كقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۖ} [الشرح: 1]، وفي هذه الآية المباركة، استفهم عن انتقاء الشرح على وجه الإنكار، فكأنه قيل شرحنا لك صدرك، لذلك عطف عليه وضعنا: اعتباراً للمعنى، أي لما دخلت همزة الاستفهام الإنكاري الإبطالي على (لم) صار إثباتاً، لأنّ نفي النفي إثبات، أو يُسمّى الاستفهام التقريري⁽⁸¹⁾.

رابعاً: لها الصدارة التامة في الكلام⁽⁸²⁾، كقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا} [الأعراف: 185]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾

[يوسف: 109]، وقوله: {أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ ۗ} [يونس: 5]، وذكر الطُّرَيْحِيُّ أنها تأتي لـ ((تمام التصدير بها؛ وذلك أنّها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثمّ قدّمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير))⁽⁸³⁾، وأشار المرادي إلى هذا بقوله: ((وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة، لأنّها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في التصدير))⁽⁸⁴⁾، وقد اختصت الهمزة بالتقديم على العاطف، أمّا أخواتها فتأخر عنه وهو قياس جمع أجزاء الجملة المعطوفة⁽⁸⁵⁾.

ورأى الطُّرَيْحِيُّ أنّ الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي لمعانٍ آخر هي:

1- التسوية: أشار الطُّرَيْحِيُّ إلى أنّ الهمزة قد تخرج لمعنى التسوية⁽⁸⁶⁾، ومثّل لذلك بقوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۖ} [المنافقون: 6]، ونجد أنّ الهمزة في هذه الآية المباركة صورتها كصورة الاستفهامية المعادلة، ولما كان

المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم جرت التسوية بلفظ الاستفهام وتقع همزة التسوية بعد (سواء)، و(ليت

شعري)، و(ما أبالي)، و(ما أدري)، وقد يتوهم أنّ المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها

وليس كذلك، والضابط في همزة التسوية أنها تدخل على الجملة التي يصح أن يحل المصدر مكانها، وفي هذه الآية المباركة وردت الهمزة للتسوية بين أمرين الاستغفار وعدمه، والمراد الإخبار بعد الفائدة كما يفصح عنه جل شأنه: {لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ} وتعليقه بتكملة الآية المباركة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، أي الكاملين في الفسق الخارجين عن دائرة الاستصلاح لسوء استعدادهم بأنواع القبائح، والمراد بهؤلاء القوم المحدث عنهم بأعيانهم، لبيان غلوهم في الفسق (87).

2- الهمزة للإنكار الإبطالي: قال الطريحي: ((وللإنكار الإبطالي، فنقتضي بطلان ما بعدها وكذب مدعيه)) (88)، ومثل لهمزة الإنكار الإبطالي بقوله تعالى: {أَفَأَصْفِدَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ} [الإسراء: 40]، وهذا النوع من الهمزة يصحبه كثيراً من التكذيب فهو بالماضي بمعنى: (لم يكن) أي لم يفعل ذلك والخطاب في هذه الآية المباركة للكفار الذين زعموا أن الملائكة بنات الله، وجاء الاستفهام لإنكار ادعائهم وتكذيبه وإبطاله، إذ جعلوا لله الواحد الأحد الأولاد، ثم جعلوا له ما يكرهونه لأنفسهم البنات، وخصوا أنفسهم بما يحبونه وهم البنين، وهم بذلك فضلوا أنفسهم على خالقهم، ثم أنهم جعلوا الملائكة الذين هم أشرف خلق الله أدناهم، وهذا افتراء عظيم على الله جل جلاله (89).

3- الهمزة للإنكار التوبيخي: ذكر الطريحي أن الهمزة قد تخرج لمعنى الاستفهام التوبيخي بقوله: ((وللإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وفاعله ملوم)) (90)، ومثل لهذه الهمزة بقوله تعالى: {أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ} [الصفوات: 95]، وفي هذه الآية المباركة كان الخطاب موجهاً من النبي إبراهيم عليه السلام إلى قومه وكأنه وبخهم على عبادة غير الله، وجاء الإنكار التوبيخي بعد عبادتهم للأصنام وهذا أمر واقع ثم أنه عليه السلام يلومهم ويوبخهم على ذلك؛ لأنهم يبعدون صوراً وأشكالاً صنعوها بأيديهم (91).

4- التهكم: صرح الطريحي أن الهمزة قد تخرج لمعنى التهكم (92)، ومثل لذلك بقوله تعالى: {أَصَلَوْتَك تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا} [هود: 87]، وفي هذه الآية المباركة نجد أن قوم شعيب عليه السلام لم يكتفوا بإنكار الوحي بل تعدوا ذلك باتهامهم للنبي أن ما يقوله هو من الوسوسة والجنون لذلك استفهموا بطريق الاستهزاء والمعنى: أصلاتك التي هي من نتائج الوسوسة وأفاعيل المجانين تأمرك بأن نترك عبادة الأوثان التي توارثناها أباً عن جد، إذ قالوا ذلك بأسلوب التهكم والاستهزاء (93).

5- الأمر: ذكر الطريحي أن من المعاني التي تخرج إليها الهمزة الأمر (94)، ومثل لذلك بقوله: (ءَأَسْلَمْتُمْ) في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: 20] أي أسلموا، واللفظ لفظ استفهام بمعنى التوقيف والتهديد فيكون متضمناً للأمر، والمعنى: أسلموا فإن الله تعالى أزاح العلل وأوضح السبل (95).

6- التعجب: من معاني الهمزة التي ذكرها الطريحي التعجب (96)، وقد مثل لذلك بقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ} [الفرقان: 45]، والهمزة في هذه الآية المباركة للاستفهام دخلت على حرف النفي، فصار الكلام تقريراً وقلماً يستعمل ذلك في التقرير، و (ألم تر) جرت مجرى التعجب في لسانهم، ومن المعلوم أن

التعجب الوارد في القرآن الكريم جاء على لسان الخلق وليس الخالق؛ لأنه إنما يكون التعجب بسبب الخفاء والله سبحانه وتعالى عالم الغيب لا تخفى عليه خافية، والمعنى: ألم تنظر إلى صنع ربك وقدرته بأن مدّ الظلّ وجعله يمتد وينبسط لينتفع به الناس⁽⁹⁷⁾.

7- الاستبطاء: أشار الطريحي إلى أنّ الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى معنى الاستبطاء⁽⁹⁸⁾، ومثّل لذلك بقوله تعالى: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا} [الحديد: 16]، و {أَلَمْ يَأْنِ} بمعنى: ألم يحن الوقت للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله، أي تخضع لسماع ذكر الله ويخافون عقابه، وينبغي أن يكون هذا الخطاب موجهاً إلى طائفة مخصوصة لم يكن الخشوع تاماً فيهم؛ لذلك يحثهم الله تعالى على الرّقة والرّحمة، وقيل إنّ الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم ثم دعاهم إلى الطاعة لكي تخشع قلوبهم وتلين⁽⁹⁹⁾.

وخاصة لما تقدّم لم يجد الباحث في مجمع البحرين أي أداة من أدوات الاستفهام في الشواهد القرآنية عند الطريحي موضحة ومفصلة معانيها كالمهزة إذ خصص لها باباً خاصاً بها سمّاها باب الألف المفردة؛ لأنها أمّ باب الاستفهام وأصل أدواته تستعمل في طلب التصور والتصديق دائماً عكس الأدوات الأخرى التي لا تستعمل إلا لطلب التصور لذا خصّها بهذه الأهمية والميزة.

ثالثاً: التمني

وهو ((تَشَهِّي حُصُولِ الْأَمْرِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ، وَحَدِيثِ النَّفْسِ بِمَا يَكُونُ وَمَا لَا يَكُونُ))⁽¹⁰⁰⁾، وفي أدوات التمني قال السكاكي(ت626هـ): ((اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمني هي: ليت وحدها))⁽¹⁰¹⁾، قال ابن يعيش(ت643هـ) في ليت: ((معناها اتمنى وتعمل عمل أخواتها من نصب الاسم ورفع الخبر))⁽¹⁰²⁾، و (ليت) هي أداة التمني الأصلية وهناك ثلاث أدوات تنوب عن (ليت) هي: (هل، ولو، ولعلّ) وهذه الأدوات يتمنى بها لأغراض بلاغية⁽¹⁰³⁾.

وقد ورد التمني في الشواهد القرآنية في مجمع البحرين في قوله تعالى: {وَيَقُولُ الْكَافِرُ يُدَلِّيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا} [النبأ: 40]، إذ ذكر الطريحي تعليقه على ذلك قائلاً: ((قال أبو علي: أي يتمنى أن لو كان تراباً لا يُعاد ولا يحاسب ليخلص من عقاب ذلك اليوم))⁽¹⁰⁴⁾ أي: يا ليتني لم أبعث⁽¹⁰⁵⁾، فتمنى الكافر أن يكون تراباً ولم يبعث ليتخلص من العقاب، و(ليت) من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وياء المتكلم في محل نصب اسم (ليت) وجملة (كنت تراباً) في محل رفع خبر (ليت)، وقد أفادت ليت معنى التمني كونها الأداة الأصلية له⁽¹⁰⁶⁾.

الإشياء غير الطلبية:

وهو ما لا يستدعي مطلوباً، وله أساليب كثيرة كالتعجب، والمدح والذم، والقسم وغيرها⁽¹⁰⁷⁾. وسيتم توضيح ما جاء من هذه الأساليب في الشواهد القرآنية عند الطريحي على النحو الآتي:

أولاً: القسم

القسم هو أسلوب لتأكيد الكلام وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((اعلم أنّ القسم هو يمين يُقسّم بها الحالف ليؤكد بها ما يخبر عنه من إيجاب أو جحد وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه والجملة المؤكدة هي القسم والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم به))⁽¹⁰⁸⁾، إذا القسم معناه الحلف أو اليمين والغرض منه تأكيد الجملة الخبرية وله ثلاثة أحرف هي البناء والتاء والواو⁽¹⁰⁹⁾.

ويتطلب القسم جواباً لا بد أن يكون جملة، وتُسمى جملة جواب القسم وهي الجملة التي نريد تأكيدها بالقسم، نحو: أقسم بحقك لأفعلن كذا، فجملة (أقسم بحقك) هي جملة القسم، وجملة (لأفعلن كذا) هي جملة جواب القسم، وقد تحذف إحدى الجملتين للعلم بها، كما قد يحذف فعل القسم ويشار إليه بأداة كحرف القسم، نحو: (والله) وهذا الحذف من باب الاختصار لكثرة الاستعمال وهو وارد في العربية⁽¹¹⁰⁾.

وجُل ما ورد في الشواهد القرآنية من القسم في مجمع البحرين هو من القسم الإخباري الذي يقصد به تأكيد جوابه، وكما هو موضح في قوله تعالى: {تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ} [يوسف: 85]، قال الطريحي: ((والتاء في القسم بدل من الواو كما أبدلوا منها في تترى وترث وتحمة وتجاه))⁽¹¹¹⁾، ثم وضّح بعد ذلك معنى الآية المباركة بقوله: ((أي لا تزال تذكره، وجواب القسم (لا) المضمرّة التي تأويلها: تالله لا تفتأ، يقال: ما أفنأ أذكركه، وما فتئت أذكر أي ما زلت أذكركه))⁽¹¹²⁾، وأشار الزجاج إلى معنى القسم بقوله: ((معنى تالله والله و(لا) مضمرّة، المعنى والله لا تفتأ تذكر يوسف أي لا تزال تذكر يوسف))⁽¹¹³⁾، وحذفت (لا) للعلم بها؛ وذلك جائز كونه من باب الإيجاز بالحذف⁽¹¹⁴⁾.

وفي قوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ۗ} [القيامة: 1]، أشار الطريحي إلى ذلك بأن ((لا) وجاءت قبل القسم به كثيراً للإيدان بأن جواب القسم منفي نحو: لا والله لا أفعل وقيل: أقسم قليلاً))⁽¹¹⁵⁾، وإدخال (لا) النافية على فعل القسم شائع وفائدتها توكيد القسم، وفيها آراء عدة: الرأي الأول: إنها للصلة كما في قوله تعالى: {لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} [الحديد: 29].

والرأي الثاني: هي للنفي ولكن ليس لنفي القسم وإنما لنفي ما ينبئ عنه من إعظام المقسم به. الرأي الثالث: إنها لنفي كلام ورد قبل القسم كأنهم أنكروا البعث فقيل: لا أي ليس الأمر كذلك ثم أقسم بيوم القيامة⁽¹¹⁶⁾، وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وجاء القسم مصدرًا ب (لا) وليس معناها النفي بل تأكيد للقسم))⁽¹¹⁷⁾.

وكذلك في قوله تعالى: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۗ} [البروج: 1]، وفي هذه الآية المباركة ذكر الطريحي بأن: ((جواب القسم محذوف تقديره: إن الأمر حق في الجزاء على الأعمال، وقيل جواب القسم {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} [البروج: 10]، وقيل قوله: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} [البروج: 12])⁽¹¹⁸⁾، فالواو حرف قسم والسماء اسم مجرور بواو القسم والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف وهو فعل القسم وتقديره (أقسم)، وكذلك الأمر في قوله تعالى: {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۗ} [النجم: 1] إذ قال الطريحي: ((هو قسم في النجم إذا هوى

أَي سَقَطَ فِي الْغَرْبِ))⁽¹¹⁹⁾، إِنْ قَسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بآيَاتِهِ الَّتِي خَلَقَهَا فِي هَذَا الْكَوْنِ الْوَاسِعِ كَالسَّمَاءِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِهِ دَلَالَةً عَلَى عَجِيبِ صَنْعَتِهِ وَقُدْرَتِهِ بِمَا أَفْرَغَ فِيهَا مِنْ حِكْمَتِهِ⁽¹²⁰⁾.

ثَانِيًا: التَّعْجِبُ

وهو: ((معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجعل سببه ويقل في العادة وجود مثله وذلك المعنى كالدَّهْشِ وَالْحَيْرَةِ))⁽¹²¹⁾ أو ((هو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، لهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العَجَبِ))⁽¹²²⁾، والتعجب لا يجوز على الله سبحانه وتعالى؛ لأنَّه إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ خَفَاءِ السَّبَبِ وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَمَّا التَّعْجِبُ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى فَهُوَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى لِسَانِ خَلْقِهِ، أَوْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْاسْتِحْسَانِ الْمَقْتَضِي لِلرَّضَى وَالْمُثَبِّةِ⁽¹²³⁾.

والتعجب في الكلام أسلوب يحكمه القياس تارة والسمع تارة أخرى، لهذا نصَّ النحويون على أنَّ للتعجب صيغاً قياسية وقد بَوَّبُوا لَهَا فِي كِتَابِ النُّحُو، وَأُخْرَى سَمَاعِيَّةٍ وَتَكُونُ بَطْرَائِقَ كَثِيرَةً، لِذَلِكَ لَمْ يُبَوَّبَ لَهَا فِي كِتَابِ النُّحُو⁽¹²⁴⁾، وفيما يأتي بيان لكلٍّ منهما:

أولاً: أساليب التعجب السماعية: وهي الأساليب التي وُضِعَتْ فِي الْأَصْلِ لِغَيْرِ التَّعْجِبِ وَلَكِنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى التَّعْجِبِ، وَهِيَ مُطْلَقَةٌ لَا تَحْدِيدَ لَهَا وَلَا ضَابِطَ، تُفْهَمُ بِالْقَرِينَةِ السِّيَاقِيَّةِ⁽¹²⁵⁾، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي الشُّوَاهِدِ الْقُرْآنِيَّةِ عِنْدَ الطَّرِيحِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ} [البقرة: 243]، ذَكَرَ الطَّرِيحِيُّ يَقَالُ: أَلَمْ تَرَ إِلَى كَذَا تَأْوَهُ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا عِنْدَ التَّعْجِبِ مِنْ شَيْءٍ وَعِنْدَ تَنْبِيهِ الْمَخَاطِبِ، وَمِثْلُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 23] أَلَمْ تَعْجَبْ مِنْ فَعْلِهِمْ وَلَمْ يَنْبِئَهُ شَأْنُهُمْ إِلَيْكَ⁽¹²⁶⁾. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت538هـ): ((أَلَمْ تَرَ تَقْرِيرٌ) لِمَنْ سَمِعَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِخْبَارِ الْأَوْلِيَيْنِ، وَتَعْجِيبٌ مِنْ شَأْنِهِمْ))⁽¹²⁷⁾، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ (أَلَمْ تَرَ) فِي التَّعْجِبِ حَتَّى أُجْرِيَتْ مَجْرَى الْمِثْلِ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنَّ شَبَهَ حَالٍ مِنْ (لَمْ يَرَ) الشَّيْءَ بِحَالٍ مِنْ رَأَى فِي أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعْجَبَ مِنْهُ ثُمَّ أُجْرِيَ الْكَلَامُ مَعَهُ كَمَا يَجْرِي مَعَ مَنْ رَأَى قَصْدًا إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي التَّعْجِبِ، وَ(أَلَمْ تَرَ) اسْتِفْهَامٌ لَفْظِي خَرَجَ إِلَى مَعْنَى التَّعْجِبِ⁽¹²⁸⁾.

وقوله تعالى: {وَيَكَاَنَ اللَّهُ} [القصص: 82] قَالَ الطَّرِيحِيُّ: ((قِيلَ: وَيَ كَلِمَةٌ تَعْجِبُ وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، يَقَالُ: وَيَكُ وَ (وي لعبد الله) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (ت393هـ)⁽¹²⁹⁾: وَقَدْ تَدَخَّلَ (وي) عَلَى كَأَنَّ الْمَخْفِيفَةَ وَالْمَثْقَلَةَ. وَعَنْ قَطْرِبِ أَنَّ وَيَ كَلِمَةٌ تَفْجَعُ وَ(كَأَنَّ) حَرْفٌ تَشْبِيهِ، وَعَنْ الْخَلِيلِ⁽¹³⁰⁾ (ويك) كَلِمَةٌ وَ(أَنَّ) كَلِمَةٌ أُخْرَى، وَعَنْ الْفَرَّاءِ⁽¹³¹⁾: سَقَطَ ابْنُ الْإِعْرَابِيِّ فِي الرُّكْبِيَّةِ، فَقَالَ: وَيَكَاَنُهُ مَا أَخْطَأَ الرُّكْبِيَّةَ، فَجَعَلَهَا كَلِمَةً مُوَصَّوْلَةً))⁽¹³²⁾، وَ ((وَيَكَاَنَ اللَّهُ)، مَعْنَاهُ: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ... وَيَقَالُ وَيَ مَفْصُولَةٌ مِنْ كَأَنَّ وَمَعْنَاهَا التَّعْجِبُ))⁽¹³³⁾، وَ (وي) تَسْتَعْمَلُ لِلتَّحْسُرِ وَالتَّنَدُّمِ وَالتَّعْجِبِ وَهِيَ اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى (أَعْجَبَ) وَهِيَ كَلِمَةٌ يَقُولُهَا الْمَتَدَمُّ إِذَا أَظْهَرَ نَدَامَتَهُ⁽¹³⁴⁾.

وقوله تعالى: {سَبَّحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ} [النور: 16]، إِذْ صَرَّحَ الطَّرِيحِيُّ بِأَنَّ (سَبَّحَانَكَ): ((هُوَ تَعْجِبٌ مِنْ يَقُولِ ذَلِكَ، وَأَصْلُهُ أَنَّ يَذْكَرُ عِنْدَ كُلِّ مُتَعْجِبٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُتَعْجِبٍ يَسْبِحُ عِنْدَ رُؤْيَا التَّعْجِبِ مِنْ

صانعه ثم كثر ذلك حتى استعمل في كل تعجب⁽¹³⁵⁾، و (سبحانك) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (أُسبح) وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وقد استعمل لإظهار التعجب والدهشة⁽¹³⁶⁾.

ثانياً: أساليب التعجب القياسية: وهي تلك التراكيب التي تستعمل أصلاً في التعجب، وتدلّ بلفظها ومعناها عليه، وهما صيغتان (ما أَفْعَلُهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ)⁽¹³⁷⁾، وقد ورد هذا الأسلوب في الشواهد القرآنية عند الطُّرَيْحِيِّ في قوله تعالى: {قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ} [عبس: 17] إذ ذكر الطُّرَيْحِيُّ: ((أَيُّ عُدْبٍ وَلِعْنِ الْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرَهُ مَا أَشَدَّ كَفْرَهُ وَأَبْيَنَ ضَلَالَهُ وَهَذَا تَعَجُّبٌ مِنْهُ، كَأَنَّهُ قَالَ تَعَجَّبُوا مِنْهُ وَمَنْ كَفَرَهُ مَعَ كَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ، وَقِيلَ إِنْ مَا لِلِاسْتِفْهَامِ، أَيُّ أَيِّ شَيْءٍ أَكْفَرَهُ وَأَوْجِبَ كَفْرَهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ هَا هُنَا شَيْءٌ يُوْجِبُ الْكُفْرَ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، فَمَا الَّذِي دَعَاهُ إِلَيْهِ مَعَ كَثْرَةِ النِّعَمِ عَلَيْهِ))⁽¹³⁸⁾، وقال النحاس: ((ما أكفره الأولى أن تكون (ما) استفهاماً أي ما الذي أكفره مع ظهور آيات الله عزَّ وجلَّ وإنعامه عليه: وقيل هو تعجب⁽¹³⁹⁾، و(ما أكفره) الظاهر أنه تعجب من إفراط كفره و (ما) استفهام توقيف، وقد خرج هذا الاستفهام لغرض التعجب القياسي⁽¹⁴⁰⁾.

ثالثاً: المدح والذم

المدح والذم من الأساليب الشائعة في العربية، والأشهر في الدلالة عليهما الفعلان الماضيان الجامدان: (نعم وبئس) وذكر الزمخشري أن: ((نعم وبئس، يدخلان على اسمين مرفوعين، أولهما يُسمَى الفاعل، والثاني المخصوص بالمدح أو الذم نحو: نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ))⁽¹⁴¹⁾، وتستعمل (نعم) للمدح العام و (بئس) للذم العام، ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم، وقد يستعمل الفعل (ساء) استعمال (بئس) للذم⁽¹⁴²⁾. وقد أجمع العلماء على أن (نعم، وبئس) يؤتى بهما لإنشاء المدح أو الذم وأشار إلى ذلك عمر بن ثابت الثماني بقوله: ((اعلم أنه (نعم) فعل وضع لأعلى مراتب المدح، و (بئس) فعل وضع لأعلى مراتب الذم))⁽¹⁴³⁾، كما أن هناك أفعالاً أخرى تدلّ على هذا الأسلوب ك (حبذا) في المدح، و (لاحبذا) (ساء) في الذم⁽¹⁴⁴⁾.

وقد ورد أسلوب المدح والذم في الشواهد القرآنية عند الطُّرَيْحِيِّ في قوله تعالى: {نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} [الإنشاء: 58]، قال الطُّرَيْحِيُّ: ((أي نعم شيئاً يعظم به، فتكون ما نكرة منصوبة موصوفة بـيعظكم، أو نعم الشيء الذي يعظكم به فتكون مرفوعة موصولة، والمخصوص بالمدح محذوف أي نعم ما يعظكم به ذاك، وهو المأمور به، من أداء الأمانات، والحكم بالعدل))⁽¹⁴⁵⁾، وهو بذلك وافق الزمخشري في رأيه⁽¹⁴⁶⁾، وفي هذه الآية المباركة اتصلت (ما) بـ (نعم)، ثم أدمت الميم فصارت (نعمًا) و (ما) هنا أمّا أن تكون تمييز بمعنى (شيء) فكأنه قال: نعم الشيء يعظم به، ويعظكم صفة لشيء، و (ما) هو المخصوص بالمدح، أو تكون (ما) موصولة والمخصوص محذوف والتقدير: نعم الذي يعظكم به تأدية الأمانة⁽¹⁴⁷⁾.

وعلى أية حال فإن (ما) كلمة مبهمه يؤتى بها لأغراض عدة، قد يكون الغرض منها الإبهام على السامع فلا تذكر ما فعل المخاطب، أو لإيجاز القول؛ لأنَّ المحل يتطلب كلاماً كثيراً⁽¹⁴⁸⁾.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة القصيرة في مجمع البحرين واستخراج الشواهد القرآنية فيه، بما يخص الاساليب الانشائية والخبرية توصلت الى مجموعة من النتائج وهي:

(1) اعتمد الطريحي على القواعد النحوية التي خصها علماء النحو وقعدوها في دراستهم للاساليب الخبرية والانشائية.

(2) بين الطريحي بعض الاساليب الانشائية كالتعجب والتمني والاستفهام، وكان يورد آيات قرآنية على ذلك.

(3) ثم وضع الطريحي إن أي أداة من أدوات الاستفهام في الشواهد القرآنية موضحة ومفصلة معانيها كالهزمة إذ خصص لها بابًا خاصًا بها سماه باب الألف المفردة؛ لأنها أم باب الاستفهام وأصل أدواته تستعمل في طلب التصور والتصديق دائمًا عكس الأدوات الأخرى التي لا تستعمل إلا لطلب التصور لذا خصها بهذه الأهمية والميزة.

الهوامش:

(1) الصاحبى في فقه اللغة العربية: 183.

(2) ينظر: معترك الأقران: 322/1، والخلاصة النحوية، تمام حسان: 137، والأساليب النحوية عرض وتطبيق، د. محسن علي عطية: 185-374.

(3) شرح المفصل: 107/8.

(4) الأساليب النحوية عرض وتطبيق: 185.

(5) ينظر: في النحو العربي: 246.

(6) التطور النحوي للغة العربية: 169.

(7) ينظر: في النحو العربي: 247-248، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبدالرحمن حسن حنبكة الميداني: 203/1.

(8) مجمع البحرين: 42/1.

(9) الأنموذج في النحو، الزمخشري: 31.

(10) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 313.

(11) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: 178/1، وتفسير البحر المحيط: 341/2.

(12) مجمع البحرين: 47/1.

(13) المقتضب: 8/2.

(14) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 285، وشرح المفصل: 111/8، وتفسير جوامع الجامع، الطبرسي: 681/3، وإعراب القرآن، الكرياسي: 449/8.

(15) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: 275.

(16) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي: 432/4.

(17) ينظر: في النحو العربي: 284، والتكررة في قواعد اللغة العربية، محمد خليل باشا: 333.

(18) ينظر: في النحو العربي: 289، والنحو الأساسي، د. محمد حماسة عبد اللطيف و آخرون: 309.

(19) ينظر: أسلوب الشرط معناه ودلالاته، د. أحمد خضر حسين الحسن: 201-202، والأساليب النحوية عرض وتطبيق: 328.

- (20) مجمع البحرين: 29/1.
- (21) الكشف: 257/1.
- (22) إعراب القرآن، النحاس: 36.
- (23) ينظر: معاني القرآن، الكسائي: 68، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، الدرويش: 88/1.
- (24) مجمع البحرين: 254/1.
- (25) الاتقان في علوم القرآن: 1179.
- (26) ينظر: الكشف: 30/2، والبحر المديد، ابو العباس ابن عجيبة: 469/4، والنحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: 388/5.
- (27) شرح المفصل: 76/2.
- (28) النحو العربي: 156/3.
- (29) ينظر: المقتضب: 391/4، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 249/2-252، وموسوعة علوم اللغة العربية، د. أميل بديع يعقوب: 6/2.
- (30) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 254/2، والنحو العربي أحكام ومعانٍ، د. محمد فاضل السامرائي: 7-5/2.
- (31) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: 242، والنحو المصفي: 484.
- (32) مجمع البحرين: 172/3.
- (33) ينظر: البحر المحيط: 398/3، والاستثناء في القرآن الكريم نوعه - حكمه - إعرابه، حسن طه الحسن: 42.
- (34) مجمع البحرين: 238/5.
- (35) ينظر: الكشف: 610/1، وجوامع الجامع: 318/1، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ومعانيه، د. محمد حسن عثمان: 234/2.
- (36) ينظر: معترك الأقران: 59/2، النحو العربي: 160/3.
- (37) مجمع البحرين: 28/1.
- (38) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 110/4.
- (39) ينظر: الكتاب: 325/2.
- (40) الكشف: 433/4.
- (41) ينظر: فتح القدير: 1073.
- (42) ويقصد به الطبرسي.
- (43) مجمع البحرين: 88/1 وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 138/3.
- (44) ينظر: الكتاب: 325/2، والجامع لأحكام القرآن: 6/7، والبحر المديد: 543/1، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، الدرويش: 296/2.
- (45) ينظر: الكشف: 125/2، والتسهيل لعلوم التنزيل: 203/1.
- (46) مجمع البحرين: 297/1.
- (47) ينظر: المصدر نفسه: 297/1.
- (48) المقتضب: 412/4.
- (49) ينظر: روح المعاني: 152/30.
- (50) مجمع البحرين: 514/2.
- (51) إعراب القرآن، النحاس: 456.

- (52) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 170/3، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرّة: 627/4.
- (53) مجمع البحرين: 31/3.
- (54) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرّة: 129/3، والاستثناء في القرآن الكريم نوعه حكمه إعرابه، حسن طه الحسن: 51.
- (55) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 253/2، والنحو العربي أحكام ومعاني: 7/2.
- (56) مجمع البحرين: 29/1.
- (57) معاني القرآن، الأخفش الأوسط: 482.
- (58) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 429/4، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرّة: 518/7.
- (59) الإتيان في علوم القرآن: 1688.
- (60) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: 108، والجملة العربية تاليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: 170، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: 14.
- (61) معترك الأقران: 335/1.
- (62) البلاغة والتطبيق، أحمد مطلوب: 123.
- (63) ينظر: معترك الأقران: 335/1، والنحو الوافي، عباس حسن: 366/4.
- (64) مجمع البحرين: 201/1.
- (65) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرّة: 128/2، وإعراب القرآن الكريم وبيان معانيه، د. محمد حسن عثمان: 133/2.
- (66) مجمع البحرين: 201/1.
- (67) ينظر: النحو الوافي: 366.
- (68) ينظر: الإتيان في علوم القرآن: 1713.
- (69) مجمع البحرين: 210/5، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 551/3.
- (70) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: 284/1، وجواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: 71-72، وإعراب القرآن، الكرياسي: 527/2.
- (71) المصباح في المعاني والبيان والبدیع، ابن الناظم: 83.
- (72) معترك الأقران: 327/1.
- (73) الفوائد والقواعد، الثمانيني: 811.
- (74) ينظر: مجمع البحرين: 15/1، والصاحح: 11.
- (75) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 5/1، والجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: 30.
- (76) ينظر: شرح المفصل: 154/8، والبرهان في علوم القرآن: 527، ومجمع البحرين: 15/1.
- (77) ديوانه: 209 (صدر البيت): فوالله ما أدري وإني لحاسب.
- (78) ديوانه: 17 (عجز البيت): والبيّن جازَ على ضُغفي وما عدّلا.
- (79) ينظر: مجمع البحرين: 15/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 110/4، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 8/1، والإتيان في علوم القرآن: 1006.
- (80) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 8/1، والإتيان في علوم القرآن: 1006، مجمع البحرين: 15/1.
- (81) ينظر: الكشف: 396/6، ومجمع البحرين: 16/1، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرّة: 643/10.

- (82) ينظر: شرح المفصل: 155/8، وشرح التسهيل لابن مالك: 112/4، والبرهان: 528.
- (83) مجمع البحرين: 16/1.
- (84) الجنى الداني في حروف المعاني: 31.
- (85) ينظر: معجم الأدوات في القرآن الكريم، راجي الاسمر: 9.
- (86) ينظر: مجمع البحرين: 16/1.
- (87) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 46، والجنى الداني في حروف المعاني: 32، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: 10/1، وروح المعاني: 113/28.
- (88) مجمع البحرين: 16/1.
- (89) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 241/3، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 256/3، والاتقان في علوم القرآن: 1702، وهزمة الاستفهام في القرآن الكريم، عبد الرؤوف سعيد الغني اللبدي: 169/1.
- (90) مجمع البحرين: 16/1، وينظر: حروف المعاني، الزجاجي: 19.
- (91) ينظر: زاد الميسر في علم التفسير، ابن الجوزي: 545/3، والبحر المحيط: 352/7، وموسوعة معاني الحروف العربية، د. علي جاسم سلمان: 12.
- (92) ينظر: مجمع البحرين: 16/1.
- (93) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 80/3، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرة: 493/4.
- (94) ينظر: مجمع البحرين: 16/1.
- (95) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 719/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 196/1، والاتقان في علوم القرآن: 1706.
- (96) ينظر: مجمع البحرين: 16/1، والجنى الداني في حروف المعاني: 33.
- (97) ينظر: الكشف: 353/4، وشرح المفصل: 142/7، والبحر المحيط: 258/2، وحاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 24/3.
- (98) ينظر: مجمع البحرين: 16/1.
- (99) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 528/9، ومجمع البيان في تفسير القرآن: 358/9، والجنى الداني في حروف المعاني: 33.
- (100) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: 367/4.
- (101) مفتاح العلوم: 307.
- (102) شرح المفصل: 84/8.
- (103) ينظر: جواهر البلاغة: 88، وأسلوب التمني في القرآن الكريم بأداته الأصلية لبيت، أ.د. محمد السيد سعد محمد (بحث منشور): 22-23-24.
- (104) مجمع البحرين: 332/2، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 647/1.
- (105) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 276/5، ومجمع البحرين: 332/2.
- (106) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرة: 418/8.
- (107) ينظر: الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: 170، والخلاصة النحوية: 137.
- (108) الكتاب: 104/3.
- (109) ينظر: المخصص: 110/13.

- (110) ينظر: التوطئة، ابو علي الشلوبيني: 255، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 166-167، والبلاغة العربية أسسها وعلومها، وفنونها: 227/1.
- (111) مجمع البحرين: 52/1، وينظر: الصحاح: 119.
- (112) مجمع البحرين: 216/1.
- (113) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 126/3.
- (114) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: 743/2، والإعجاز البلاغي، محمد حسين سلامة: 141.
- (115) مجمع البحرين: 247/1.
- (116) ينظر: الكشف: 265/6، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 428/5.
- (117) من أساليب القرآن، د. إبراهيم السامرائي: 57.
- (118) مجمع البحرين: 505/2، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 705/10.
- (119) مجمع البحرين: 471/6.
- (120) ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، الدرة: 522/10، وإعراب القرآن، الكرياسي: 589/8، ومن أساليب القرآن: 56.
- (121) شرح المفصل: 142/7.
- (122) شرح كافية ابن الحاجب: 228/4.
- (123) ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على الفية ابن مالك: 24/3، والبلاغة العربية أسسها وعلومها، وفنونها: 278/1.
- (124) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 143، والنحو الشافي، د. محمود حسني مغالسة: 499.
- (125) ينظر: النحو الأساسي: 450، وأسلوب التعجب في القرآن الكريم، طجين صبيحة (رسالة ماجستير): 32.
- (126) ينظر: مجمع البحرين: 110/1.
- (127) الكشف: 470/1.
- (128) ينظر: روح المعاني: 160/2، والإعجاز البلاغي في القرآن الكريم: 49.
- (129) ينظر: الصحاح، مادة (وي): 1245.
- (130) ينظر: العين، مادة (وي): 408/4.
- (131) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 312/2.
- (132) مجمع البحرين: 308/1.
- (133) نزهة القلوب: 206.
- (134) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 695/2، والبيان في غريب إعراب القرآن: 237/2.
- (135) مجمع البحرين: 564/2.
- (136) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، الدرويش: 581/6، وإعراب القرآن، الكرياسي: 409/5.
- (137) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 228/4، والنحو الأساسي: 450، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: 94.
- (138) مجمع البحرين: 327/3.
- (139) إعراب القرآن، النحاس: 1273.
- (140) ينظر: البحر المحيط: 420/8.
- (141) الإنموذج في النحو: 29.
- (142) ينظر: شرح المفصل: 127/7 و 129، وشرح التسهيل، ابن مالك: 8/3.

(143) الفوائد والقواعد : 563.

(144) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي: 100، ومعاني النحو: 679/4.

(145) مجمع البحرين: 473/6.

(146) ينظر: الكشاف: 94/2.

(147) ينظر: البحر المحيط: 289/3، ومعاني النحو: 676/4.

(148) ينظر: معاني النحو: 676/4.

المصادر والمراجع

- خير ما نبتدى به القرآن الكريم
- الأساليب النحوية عرض وتطبيق : د. محسن علي عطية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1428هـ - 1986م.
- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، د.ط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- أسلوب الشرط معناه ودلالته بين النحويين والأصوليين: د. أحمد خضر حنين الحسن، ط1، الدار العامية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1437هـ - 2016م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، اعتنى به : خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1429هـ - 2008م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، ط3، دار الإرشاد، حمص - سورية، 1412هـ - 1992م.
- الأنموذج في النحو: محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1420هـ 1999م.
- إعراب القرآن: محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1422هـ - 2001م.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني، ط1، دار القلم، دمشق، 1416هـ 1996م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن بن عجيبه (ت 1224هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، د.ط، القاهرة، 1421هـ - 2000م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1427هـ - 2006م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي، ط2، دار الفكر، عمان، 1427هـ - 2007م.

- جواهر البلاغة: أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة/ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1413 هـ - 1992 م.
- حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، حققه وقد له د. علي توفيق الحمد، ط3، دار الأمل، أربد - الأردن، 1406 هـ - 1986 م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، المكتبة التوقيفية، د.ت.
- الخلاصة النحوية: د. تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1420 هـ - 2000 م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، د. ط، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ت.
- ديوان المتنبّي، د.ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1403 هـ - 1983 م.
- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت597هـ)، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404 هـ - 1984 م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربابدي (ت686هـ) قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419 هـ - 1998 م.
- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الاندلسي (ت672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جيزة، 1410 هـ - 1990 م.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدّم له: د. عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، 1414 هـ - 1993 م.
- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م.
- مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي (ت1085هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، ط1، الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1431 هـ - 2010 م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، وفضل الله اليردي الطباطبائي، ط2، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1408 هـ - 1988 م.

- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، 1408هـ - 1988م.
- مُعترك الأقران في إعجاز القرآن، لأبي الفضل جلال ايدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (ت911هـ)، ضبطه وصحّحه وكتبه فهارسه : أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، عاد بناءه وقدم له : د. عيسى شحاته عيسى، د. ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- موسوعة معاني الحروف العربية: د. علي جاسم سلمان، د. ط، دار إسامة، الأردن - عمان، د. ت.
- نزهة القلوب، لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، عنى بتصحيحه وترقيمه وضبط المهم من ألفاظه وتعليق حواشيه ومراجعته على أصوله: مصطفى عناني بك، ط2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1355هـ - 1993م.
- النحو الشافي: د. محمود حسني مغالسة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ - 1997م.
- النحو الوافي: عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، د. ت.